

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/69
2 January 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا
المالية المتصلة بذلك
الدورة العاشرة
جنيف، ٦-١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

موجز المداوولات المتعلقة باستعراض سياسات جمهورية إيران الإسلامية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار*

موجز

يجري الأونكتاد عمليات استعراض لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لمساعدة الدول الأعضاء المهمة على تعزيز قدرتها الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية الدولية وذلك برفع مستوى فعالية السياسات والمؤسسات التي لها صلة بالعلم والتكنولوجيا. وتمثل الدراسة التحليلية والتوصيات الخاصة بكل بلد، والتي ترد في كل استعراض لسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، الخيارات المتاحة في مجال السياسات لتعزيز القدرات التكنولوجية الوطنية، وتقديم الخطوط العريضة لوضع استراتيجية وطنية للابتكار.

وبالإضافة إلى العرض الذي يجري على الصعيد الوطني، يتم النظر أيضا في عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار داخل الأونكتاد باعتبار ذلك جزءاً من المناقشات الحكومية الدولية التي تجري في إطار اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وتتضمن هذه الوثيقة موجز المداوولات المتعلقة بجمهورية إيران الإسلامية.

* قُدِّمت هذه الوثيقة في التاريخ المشار إليه أعلاه نظراً للتأخيرات التي حصلت في إعدادها.

١- تم عرض ومناقشة استعراض سياسات جمهورية إيران الإسلامية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في الدورة الثامنة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية التي عُقدت في جنيف من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥. وحضر الدورة السيد مصطفى إقبال، نائب وزير التكنولوجيا في وزارة العلم والبحوث والتكنولوجيا في الحكومة الإيرانية والسيد حجة الله حاج حسيني - سيفده، نائب رئيس قسم التخطيط التكنولوجي بالهيئة الإيرانية للبحوث في مجال العلم والتكنولوجيا التابعة لمعهد التكنولوجيا الإحيائية. وشارك في المداولات وزير العلم والتكنولوجيا في باكستان؛ ومدير إدارة التعاون الدولي بوزارة العلم والتكنولوجيا في الصين؛ وكبير مستشاري العلم والتكنولوجيا لرئيس وزراء جامايكا؛ ورئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وهو من النمسا. وألقى بيانات أيضاً ممثلو كل من أنغولا وبيرو وسيراليون والمغرب والهند واليونان.

٢- وفي وصفها لوضع إيران التكنولوجي وآفاقها الاقتصادية، اعتبرت أمانة الأونكتاد أن استراتيجية البلد للاعتماد على الذات في مجال التنمية قد حققت نتائج مرضية. فقد استثمرت إيران التي تزخر بموارد وفيرة من النفط والغاز الطبيعي عائداتها النفطية في استيراد التكنولوجيا لتحسين قاعدتها الصناعية وتعزيز قدرتها الإنتاجية. وفي الوقت الراهن، تعد إيران بلدا ناميا متوسط الدخل إذ لديها قاعدة صناعية متقدمة نسبيا وهيكل أساسي سليم للعلم والتكنولوجيا ورصيد من الموارد البشرية المدربة.

٣- ويحدد الاستعراض التوصيات التالية للحكومة لكي تنظر فيها:

- وضع استراتيجية للابتكار تركز على التعلم وإقامة الروابط؛
- اتخاذ تدابير لتعزيز الشفافية والمساءلة لرصد وتقييم السياسات والبرامج؛
- وضع استراتيجيات للابتكار على صعيد القطاعات تتوخى تحقيق أهداف محددة قابلة للقياس في قطاع معين وفي وقت محدد على أن تكون مشفوعة بخطط عمل مفصلة. وينبغي إيلاء الأولوية لقطاعات هامة من قبيل قطاع المواد الصيدلانية والإحيائية وقطاعات النفط والغاز والمواد البتروكيميائية؛
- إقامة مشاريع مشتركة وإصدار اتفاقات الترخيص باعتبار ذلك مصدراً لتعلم الانتقال من الإنتاج إلى الابتكار بحيث يكون محركاً لعملية التنمية؛
- اعتبار الروابط بين المستعملين والمنتجين أساس نظام دينامي للابتكار؛
- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالنظر إلى دورها في زيادة مرونة عمليات التكيف، وتوفير فرص عمل، وتعزيز الاقتصادات المحلية، وفي توفير الريادة في مجال الابتكار؛
- رفع مستوى صناعات التوريد، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لإعداد وإنتاج المدخلات/المكونات التي تحتاج إليها المؤسسات الكبرى المملوكة للدولة. ومن شأن تعزيز قدرة صناعات الدعم أن يولد روح الابتكار ويحسن بالتالي قدرة الدولة في مجال التصدير.

٤- ومن أجل رفع معدل إيراداتها من آبار النفط وإنشاء صناعة بتروكيميائية قادرة على المنافسة تنتج مواد عالية القيمة، يوصي استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار الحكومة بالنظر في ما يلي:

- إنشاء هيئة للخدمات العامة تناط بها مهمة إدارة الموارد، وإن ظلت مهمة رسم السياسات في يد الحكومة، أي هيئة للخدمات العامة تعمل وفق أنظمة تضعها الحكومة لاستغلال موارد النفط والغاز على أمثل نحو؛
- إعادة النظر في ترتيبات إعادة الشراء لرفع مستوى التعلم وتطوير التكنولوجيا وزيادة الإيرادات من الموارد النفطية إلى أقصى حد. مرور الوقت؛
- وضع معايير انتقاء للبحث والتطوير تشمل أهدافاً قصيرة وطويلة الأجل وعناصر من قبيل الروابط مع قطاعات المستهلكين.

٥- ولدى إيران برنامج فعال للرعاية الصحية يلبي احتياجات كافة السكان، بما في ذلك الأدوية بأسعار يمكن تحملها. ويعد قطاعها الصيدلي من بين الأعمدة الرئيسية لاقتصادها. غير أن قدرة قطاع البحث والتطوير على استحداث منتجات وعمليات جديدة جد محدودة ويجري استيراد الكثير من المواد الأولية المستخدمة في صناعة العقاقير. وبإمكان إيران، بتحسين الصناعة البتروكيميائية لتوفير المواد الأولية وبفضل ما تزخر به من تنوع في النباتات والحيوانات، إنشاء صناعة للمواد الصيدلانية الإحيائية قادرة على التنافس على الصعيد العالمي. ولتحقيق هذا الهدف، يمكن للحكومة النظر في ما يلي:

- بناء القدرة التكنولوجية. بمدخلات تُوسّع نطاق العملية التي تم أصلاً الشروع فيها في قطاع التكنولوجيا الإحيائية بإنتاج المواد الأساسية الكاشفة اللازمة للبحث. وعلى نفس المنوال، يمكن تخصيص استثمارات لبناء القدرة على إنتاج المواد اللازمة للصناعة الصيدلانية. ويمكن القيام بهذه العملية بالاقتران مع الاستثمارات التي تتم في قطاع المواد الصيدلانية الإحيائية؛
- تيسير إنشاء شركات جديدة، ولا سيما تلك التي تختص في علاج آلام وأمراض معينة. وستضاف هذه الشركات إلى الشركات الصيدلانية الـ ٥٥ القائمة التي تنتج عقاقير لعلاج الأمراض الشائعة؛
- إيجاد الكتلة الضرورية من قدرات البحث والتطوير البشرية والمالية في ميدان التكنولوجيا الإحيائية الطبية.

٦- وأمام جمهورية إيران الإسلامية فرص وتحديات أثناء فترة انتقالها من اقتصاد يعتمد على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد يقوم على المعارف. وإذا أراد البلد أن يحالفه التوفيق في هذا المسعى الهام، يتعين عليه تعزيز الروابط الأفقية والعمودية بين الجهات الفاعلة الاقتصادية وفيما بينها وتقوية النظام الوطني للابتكار. وكما هو الشأن في معظم البلدان النامية الأخرى، يجب رعاية المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم وتشجيع التكنولوجيات الجديدة. وسيكون من المفيد مقارنة الاستراتيجيات المستخدمة ومشاطرة الخبرات مع البلدان التي نجحت في تشجيع المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم والتكنولوجيات الجديدة. ومن بين التوصيات المقدمة لإعداد استراتيجية للابتكار وضع

أنشطة القطاعات الأساسية، ولا سيما في صناعتي المواد البتروكيميائية والصيدلية الإحيائية. وقد شكل هذان القطاعان محركي الاقتصاد الإيراني.

٧- والحكومة مستفقة مع مبدأ اعتبار الابتكار والمعرفة عاملين أساسيين لاكتساب القدرة على المنافسة وتحقيق النمو. كما أن هذين العاملين يتيحان فرصاً هائلة حتى بالنسبة للبلدان التي ليست رائدة في مجالي خلق المعارف والابتكار. وقد اتخذت إيران خطوات لجعل الابتكار والمعرفة في صلب خططها للتنمية. ففي حين لم يكد الابتكار يُذكر في الخطة الثالثة للتنمية (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، أصبح يحظى بمكانة بارزة في الخطة الرابعة للتنمية (٢٠٠٥-٢٠٠٩). وتم اتخاذ تدابير لتشجيع ثقافة إنشاء المشاريع والابتكار، مثل إقامة محاضرات للأعمال التجارية ومجموعات علمية. وكماتداد للتعليم الجامعي، أنشئ برنامج لتدريس عملية إنشاء المشاريع في المرحلة التحضيرية من التعليم الجامعي. وفي عام ٢٠٠٤، كان لدى إيران ٤٠٩ شركات تشغل مواقع في سبع مجموعات علمية و ٣٤ محضناً للأعمال التجارية توفر العمل لما يربو على ٢٢٧٨ صاحب مشروع. وتعتزم إيران تعزيز استراتيجيتها الوطنية للابتكار بالتعاون الدولي والاستثمار. ولتحقيق هذه الغاية، ستعالج أيضاً القضايا المتصلة بالملكية الفكرية ورأس المال الاستثماري.

٨- وبإنشاء المجلس الأعلى للعلم والبحث والتكنولوجيا الذي يرأسه رئيس الدولة نفسه، أضحت قضية العلم والتكنولوجيا تشكل جزءاً من عمليات وزارات الحكومة ووكالات التنمية لصنع القرار. واهتمامات إيران الرئيسية ثلاثية الأبعاد: كيفية جذب أصحاب مشاريع جدد، وكيفية تشجيع ثقافة الابتكار؛ وماذا بوسع الجامعات أن تفعله لتشجيع الابتكار وإنشاء المشاريع. وتم اعتماد عدد من التوصيات التي أوردتها الأونكتاد في استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار عند إعداد استراتيجيتها وطنية للابتكار. بما في ذلك دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وقطاع إنشاء المشاريع.

٩- وتكررت الإشارة أثناء المناقشة إلى قيمة مشاطرة الخبرات. وقد لا تنحصر الخبرات في الممارسات الناجحة، بل يمكن أن تشمل أيضاً تحديد العوامل التي قد تعيق التقدم التكنولوجي. وفي هذا الصدد، عرض وزير باكستان للعلم والتكنولوجيا مشاطرة خبرات هيئة بلاده لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مع البلدان المهتمة. وتقدم الهيئة خدمات تشمل التخطيط التجاري؛ التدريب والتطوير؛ خدمات تقنية ومالية وخدمات التسويق؛ تخطيط السياسات والدعاية؛ فضلاً عن الخدمات القانونية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٠- وانطلاقاً من استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار المتعلق بالقطاع الصيدلي في إيران، اقترح أن تراعي عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار باستمرار الطب المحلي ومصادره الطرق التي يمكن أن تُستخدم بها التكنولوجيا الحديثة لتحسين فعاليتها وثباتها وسلامتها. ومن جهة أخرى، يمكن أن يركز الاستعراض على إنتاج المواد الغذائية المحلية وصناعة المنتجات الغذائية القائمة على الزراعة. ويجب أن تُراعى مسألة الملكية الفكرية في هذه العملية. كما اقترح ربط عمليات الاستعراض بدينامية الاقتصاد والتنمية في البلد، ولا سيما المجالات التي تحظى بالأولوية على الصعيد الوطني مثل خلق الثروات والحد من الفقر وكذلك الاستدامة البيئية. وتتمثل العوامل الأخرى في أدوار القطاع غير الرسمي والمجتمع المدني والدوائر الأكاديمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ فمن شأن هذه الكيانات أن تضطلع بدور محوري في بناء القاعدة التكنولوجية للبلد. كما أثيرت أهمية إقامة روابط بين قطاعي الجامعات والأعمال التجارية. ويمكن أن تنظر عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في تعزيز دور الجامعات

بوصفها مراكز لرعاية وتوفير "الأدمغة في مجال إنشاء المشاريع" من جهة، وتعاونها مع محاضن الأعمال التجارية والمجمعات العلمية، من جهة أخرى.

١١- وينبغي أن يظل تحليل القطاعات الصناعية الرئيسية سمة من سمات عمليات استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، على غرار ما حصل فيما يتعلق بقطاعي المواد البتروكيميائية والصيدلية في حالة إيران. وبما أن هذين القطاعين هما محركا النمو الوطني، فإن أي تغيير يحدث فيهما من شأنه أن يؤثر تأثيراً مباشراً على بقية قطاعات الاقتصاد. ومن شأن نجاح هذين القطاعين في حيازة التكنولوجيا أن يخلف أثراً مضاعفاً وأن يحفز المنافسة ويشجع القطاعات الأصغر حجماً على الابتكار.

١٢- ولقي تقديم استعراض سياسات إيران في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار ترحيباً من جانب أعضاء اللجنة بوصفه وسيلة بناءة وفعالة لمشاطرة الخبرات. وقد حثت اللجنة الأونكتاد على مواصلة إجراء عمليات استعراض لسياسات البلدان المهتمة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار.

— — — — —